حبر حر

الأحد 11 أيار 2014

نشرة طلابية يومية لتغطية فعاليات الملتقى الثالث للمدافعين عن حرية الإعلام العربي - النشرة الثانية

المتحدثون الرئيسيون في جلسة افتتاح الملتقى الثالث للمدافعين عن حرية الاعلام

الملتقى يختتم أعماله اليوم

"الربيع العربي" وخطاب الكراهية يتصدران منتهد "المدافعين عن حرية الاعلام"

حبر حر - شدد متحدثون في الملتقى الثالث للمدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي في نسخته الثالثة والذي يختتم اليوم على ضرورة تطوير البيئة الإعلامية لمواجهة تحديات حرية الإعلام.

وبينوا في جلسة الافتتاح لفعاليات الملتقى أمس السبت أهمية مأسسة التعاون المشترك مع المؤسسات الوطنية والإقليمية ومؤسسات المجتمع المدني لوضع حد للانتهاكات.

وشارك نحو 350 إعلاميا ومدافعا عن حرية الإعلام من فنانين وبرلمانيين وسياسيين عرب وممثلين لمؤسسات دولية بالجلسة التي عقدت في فندق الرويال في عمان بتنظيم من مركز حماية وحرية الصحفيين ودعم من السفارة النرويجية و شبكة «ارم» الاخبارية ومؤسسة المستقبل.

وافتتح ملتقى المدافعين عن حرية الاعلام اولى جلساته العامة بعنوان (جلسة الاعلام مابعد تحولات الربيع العربي، المشهد والصورة)، عرض خلالها المشاركون للتحديات التي تواجهة الاعلام العربي في ظل التحولات والمنعطفات السياسية التي تمر بها المنطقة جراء الربيع العربي .

وبدأت الجلسة بتساؤل حول هل «نعيش ربيعا» أم لا .

وتخلل اليوم الاول ثلاث جلسات متوازية تناولت الاولى (الاستقلالية والاستقطاب السياسي) التي شدد فيها المتحدثون على ضرورة وجود استقلال للوطن قبيل الحديث عن استقلال الإعلام، وقالوا أن الإعلام دخل في دائرة الاستقطابات السياسية بعد الربيع العربي.

في حين كانت الجلسة المتوازية الثانية حول واقع حرية الإعلام «بين الخطاب الديني وشعارات الأمن القومي». ناقش خلالها المتحدثون أبرز التحديات التي يواجهها الاعلام العربي وكيفية تحويل الاعلام الى

"هل نعيش ربيعا أم لا"؟ سؤال برسم الاجابة

خطاب يمثل جماعات تتبنى رؤى واهداف خاصة.

اما الجلسة المتوازية الثالثة حول محور الاعلام وحقوق الانسان، حاول المحاورون فيه الاجابة عن تساؤلات ان كان الاعلام قد ضحى بحقوق الانسان في تأدية عمله ام لا.

مؤكدين في هذا الصدد أن اخطر أنواع وسائل الإعلام في الحرب على سوريا كانت نشر صور وفيديوهات الإجرام ضد الانسانية، متسائلين عن الفرق بينها وبين «إجرام» النظام السوري.

كما ناقش المشاركون، دور الإعلام في حماية حقوق الانسان وما ينتهكه الصحفيون لكرامة الانسان.

وفي الجلسة العامة الثالثة التي تناولت خطاب الكراهية في الاعلام اكد المتحدثون ارتفاع مستوى هذا الخطاب في وسائل الإعلام العربية، خلال السنوات الأخيرة وتحديداً بعد ثورات الربيع العربي، الأمر الذي اعتبره محللون ناقوس خطر يدق ويدلل على وجود انقسام واستقطاب قد ينتج عنه هدم في المجتمع العربي ما لم يتم معالجته بشكل فوري.

ومن المقرر أن يبدأ الملتقى أعماله في اليوم الثاني والاخير، بجلسة تبحث عنوان «الإعلام الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي»، في محاولة لفتح النقاش حول القيود والتحديات التي تواجه الإعلام الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي، وآليات تنظيم هذه الوسائل وغيرها.

ويناقش المشاركون في الملتقى «الانتهاكات الواقعة على الإعلام في العالم العربي»، في قراءات مختلفة لتقرير حالة الحريات الإعلامية لشبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند»، ودور المدافعين عن حماية واستقلالية الإعلام وحريته. لتليها جلسة تتحدث عن «دور المبدعين في الدفاع عن حرية التعبير والإعلام».

وتأتي الجلسة التالية في سلسلة الجلسات الصباحية، في اليوم الثاني تحت عنوان «استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج حرية الإعلام في التنمية»، وتناقش جهود المنظمات الدولية والإقليمية لإدراج معايير حرية واستقلالية الإعلام وحق الحصول على المعلومات وحرية التعبير والتجمع السلمي وتشكيل الجمعيات ضمن أجندة أهداف التنمية العالمية لما بعد عام 2015.

(التفاصيل في الداخل)

7

قانون للصحفيين العراقيين لا يملك من وسائل الحماية إلا ما يرد في اسمه

حبر حر - "لا يمكنك إعتقالي، فانت لا تمتلك الحق الدستوري والقانوني لذلك"، كانت هذه اولى عبارات الناشط المدني احمد السهيل التي وجهها لعنصر من قوة تابعة لمكافحة الارهاب، عندما أراد اعتقاله في ساحة التحرير وسط العاصمة العراقية بغداد.

لتكرر هذه الحالات، يتساءل مختصون في التشريعات القانونية وصحفيون عراقيون حول جدوى قانون حماية الصحفيين العراقيين الذي شرع عام 2011 المليء بالثغرات والقيود التي تتعارض مع الغاية من تشريعه وهي حماية حرية العمل الصحفي وحرية التعبير.

3

معرض كاريكاتير حول الحريات الإعلامية في ملتقى المدافعين عن حرية الاعلام

حبر حر - برسوم كاريكاتورية لافتة عبر فنانون عن واقع الحريات الإعلامية في العالم العربي من خلال معرض خاص أقيم على هامش الملتقى الثالث للمدافعين عن حرية الإعلام الذي يختتم أعماله في عمان اليوم. ويحتوي المعرض على رسومات صامته بلغة بصرية تعبيرية تتعلق بقمع الحريات العامة وحرية الرأي والتعبير والحريات الإعلامية، والانتهاكات الواقعة على الصحفيين.

5

عبير السعدي: وزارات الداخلية توقع الانتهاك على الصحفيين

7

مقال يعرض صحفي عراقي للضرب وزملاؤه يؤكدون "حياتنا في خطر"

8

صراع الصحافة الورقية والإلكترونية يثير جدل الملكية الفكرية

8

توصية بإنشاء قائمة إقليمية سوداء تضم مرتكبي الانتهاكات بحق الإعلاميين

نشرة طلابية يومية
لتغطية فعاليات الملتقى
الثاني للمدافعين عن
حرية الإعلام العربي

مديرا التحرير
نور الدين الخمايسة
عبدالكريم الوحش

محررون
سرى الضمور
غدير السعدي
فرح مرقة
احمد ابو حمد
هبة جوهر
هبة العمري
ضرار الشبول
شهد ديباجة
حنين طهبوب
بنان اللوباني
احمد الشوابكة

تدقيق لغوي
طلال منصور

تصميم وإخراج
رمضان سند

وسائل إعلام تقع في فخ التغطية غير العادلة

هل ينتهك إعلامنا العربي حقوق الانسان؟ وما هي أشكال الانتهاكات؟

حبر حر - بنان اللوباني

يـرى إعـلامـيـون وحقوقيون أن الـسـاحـة الاعـلامـيـة شـهـدت خلال الفترة الماضية وقوع عدد من الجهات الإعلامية بفخ التغطية الاعلامية غير العادلة.

كما ظهر الانقسام في المشهد الاعـلامـي جـلـيّـاً مـن جهة تناول الاعلاميين لقضايا خلافية احتوت بالغالب على تحريض او اسـاءة لحقوق الانسان.

يـدلـل عـضـو مـجـلـس نقابة الصحفيين الأردنيين حازم الخالدي على انتهاكات تجسدها ممارسات اعلامية ومنها « نشر صور تحتوي على مناظر بشعة»، داعياً الاعلاميين الـى التسلح بـمـبـادىء الإنسانية والالتزام بميثاق الشرف الصحفي.

وطـالـب الـخـالـدي الصحفيين والإعلاميين بممارسة الرقابة الذاتية على أنفسهم دون وجود اي توجهات من رئيس التحرير او مسؤول و ذلك حتى لا يقع بخطأ او ان ينتهك حقوق الانسان .

من جهته يقول الناشط الحقوقي المحامي محمد قطيشات إن بعض الصحفيين ينتهكون حق الخصوصية للشخصيات العامة في قضايا لا تكون ضمن هامش الانتقاد المشروع، مشيراً الى أن حق الخصوصية في القانون محمي بشكل مبطن في قانون المطبوعات والنشر، ولم يفرق القانون بين ذكر و انثى او عشيرة و عائلة.

وتـنـص الـشـرعـة الـدولـيـة على حماية حرية التعبير لكنها تستثني حق الناس في حماية خصوصيتهم.

وأوضـح قطيشات أن كسر حق الخصوصية له ضوابط حيث يجب أن يكون الانتقاد الموجه للشخصيات العامة بسبب أحداث أثرت على سير عملهم أو أدائهم العام الذي يقدم للناس.

وبيّن أن قانون جرائم أنظمة المعلومات احتوى أيضاً على عقوبات رادعـة للمواقع الالكترونية سواء كـانـت إخـبـاريـة أو غير إخـبـاريـة، ويحاسبها على ما تنشره من حديث او صور او فيديوهات.

في موازاة ذلك يؤكد منسق مبادرة الدفاع عن الصحفين حازم الملاح ان موضوع حرية الاعـلام وخاصة بعد ثـورة الربيع العربي اصبح «شائك وخطير جـداً»، كون العالم العربي يتعرض للعديد مـن الانتهاكات, مشيراً الى أن مصر تحديداً عانت في الفترة الاخيرة من سقوط عدد من الشهداء والمصابين والمعتقلين من صفوف الصحفيين بسبب الثورة.

وقال :»اعتقد ان دورنا كصحفيين ناشطين في مجال حريات الإعلام يكمن فـي الـعـمـل عـلـى رصـد و توثيق ومخاطبة المنظمات الدولية مثل الامـم المتحدة للحد من هذه الانتهاكات».

ويرى الملاح أن هناك أهمية كبيرة لوجود اجندة واجهزة منظمات دولية تعمل على تعزيز الحريات الاعلامية، مضيفاً «اعتقد أننا في هذه الفترة نحتاج الى مدافعين عن الاعلام».

وثمّن الملاح دور مركز حماية و حرية الصحفيين بتعاونه مع الجهات الصحفية في العالم العربي بقضايا رصد و توثيق و عمل دراسات لرصد الانتهاكات.

انقسام في المشهد الاعلامي حول تناول قضايا حقوق الانسان

هل ضحى الإعلام بحقوق الإنسان: محور في مناقشات ملتقى المدافعين عن الحرية

حبر حر - فرح مرقة وضرار الشبول

العديد من الانتهاكات لحقوق الانـسـان ترتكب مـن قبل وسائل الاعلام السورية وغير السورية تحت ذريعة «السبق الصحفي»، حسب ما قـال فضل الشقفة رئيس منظمة حقوق الانسان في سوريا، في جلسة عمل خـلال ملتقى المدافعين عن حرية الاعلام في العالم العربي.

وبين الشقفة أن منظمته رصدت عمليات كـثـيـرة مـن هـذا الـنـوع والكثير من الإعلامين غير المهتمين بأساسيات مهنة الصحافة ومعاييرها ولا يمتهنون اخلاقيات الاعـلام أو يحترمون حقوق الانسان.

حديث الشقفة جاء في سياق جلسة عمل عن الاعـلام وحقوق الانسان، حـاول المحاورون فيه الاجابة عن تساؤلات ان كان الاعلام قد ضحّى بحقوق الانسان في عمله ام لا.

وأشار الشقفة إلى أن اخطر أنواع وسائل الإعلام في الحرب على سوريا كانت نشر صور وفيديوهات الإجرام ضد الانسانية، متسائلا عن الفرق بينها وبين «إجرام» النظام السوري.

ونـاقـش الـمـشـاركـون فـي هذه الجلسة التي عقدت بالتوازي مع جلستين اخريين، دور الإعـلام في حماية حقوق الانسان وما ينتهكه الصحفيون لكرامة الانسان.

وترأست الجلسة الاعلامية رانيا بـارود والـتـي توجهت بأسئلة في السياق إلى المشاركين.

الخبيرة في الصحافة الاستقصائية ماريا بوكريم اعتبرت ان «لا فرق بين فن كتابة التقرير الاستقصائي و التقرير الاخـبـاري»، موضحة ان الصحافة الاستقصائية كغيرها من الوسائل الإعلامية المستقلة، «إلا أنها تتميز ببذل جهد بدني وزمني أطول.

ونفت بوكريم ان يكون الصحفي الاستقصائي خاضعا لأية قوانين أو ضوابط غير التي يخضع لها الصحفي العادي.

مـن جهته قـال الـدكـتـور حسن المجمر الخبير في السلام و حقوق الإنسان في السودان، إن عددا كبيرا من الإعلاميين لم يتدربوا بشكل جيد على مفاهيم حقوق الإنسان وكيفيه التعامل معها، مشيرا الى أن نسبة الانتهاكات في حقوق الانسان التي تقع في السودان نسبتها ضئيلة جدا.

وطـالـب الـمـجـمـر الـمـؤسـسـات الاعلامية بتدريب صحفيها وزيادة وعيهم في التعامل مع ملفات حقوق الانسان.

الصحافي محمد الحمادي، رئيس صحيفة الاتحاد الاماراتية، قال ان حقوق الانسان والاعـلام على حالها منذ التسعينيات، «وللان لم يحدث اي تطور عليها، لافتا إلى أن الصحفيين ما زالـوا «يمتازون» بالتحيز وعدم المهنية ولا يخضعون للمواثيق الدولية لحقوق الانسان.

واضـاف «علينا استغلال مواقع التواصل الاجتماعي التي فتحت لنا الافاق حول حماية حقوق الانسان».

بدوره قال الناشط الحقوقي الليبي خيري ابـو شـاطـور ان المؤسسات الاعلامية اثناء تغطيتها للأحداث في ليبيا «قامت بعرض صورة غير الـصـورة الحقيقية» مـا عـده «غير مهني»، مطالبا بمحاكمة الصحفيين والمؤسسات الاعلامية التي قامت بذلك.

واعتبرت رئيسة مركز المرأة في تونس نبيلة حـمـزة، عـدم تطبيق القوانين والضوابط على الصحفيين سببا في الانفلات الإعلامي، مضيفة ان الاعلام العربي يفتقد الكثير من المهنية.

وتـرى حمزة أن اكثر الانتهاكات التي تقع على حقوق الانسان تكون بحق المرأة ، مضيفة ان الكثير من الصحفيين لا يعرفون المواثيق العالمية لحقوق المرأة.

وطـالـبـت حـمـزة الـمـؤسـسـات الاعـلامـيـة بـتـوعـيـة الصحفيين وتعريفهم على المواثيق الدولية لحقوق الانسان وخاصة المواثيق التي تقر عن حقوق المرأة .

من جانبها الصحفية الكندية ليزلي يونغ سردت تجربتها بتغيير القوانين من خلال تحقيقات صحفية استقصائية استندت فيها لحقها في الحصول على المعلومات، مستدركة ان حق الحصول على المعلومات في بلادها مختلف تماما عن ما يتحدث عنه الصحفيون العرب.

انطلاق فعاليات الملتقى وسط مشاركة نحو 350 إعلاميا وناشطا

"المدافعين عن حرية الإعلام" يدعو إلى مواجهة الانتهاكات ببيئة إعلامية مطورة

خليفة: الحقيقة عزلاء بغير الحرية..

أمين: لا تساوموا على الحقيقة

منصور: ميليشيات الحكومة أو الحزب الحاكم لاعب جديد على خط الانتهاكات

حبر حر - هبة جوهر

شدد متحدثون في الملتقى الثالث للمدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي في نسخته الثالثة على ضرورة تطوير البيئة الإعلامية لمواجهة تحديات حرية الإعلام.

وبينوا في جلسة الافتتاح لفعاليات الملتقى أمس السبت أهمية مأسسة التعاون المشترك مع المؤسسات الوطنية والإقليمية ومؤسسات المجتمع المدني لوضع حد للانتهاكات.

وشارك نحو 350 إعلاميا ومدافعا عن حرية الإعلام من فنانين وبرلمانيين وسياسيين عرب وممثلين لمؤسسات دولية بالجلسة التي عقدت في فندق الرويال في عمان بتنظيم من مركز حماية وحرية الصحفيين ودعم من السفارة النرويجية و شبكة «ارم» الاخبارية ومؤسسة المستقبل.

وقال الرئيس التنفيذي لمركز حماية وحرية الصحفيين نضال منصور إن»الانتهاكات الجسيمة والخطيرة ضد الإعلاميين لم تختف رغم الربيع العربي، وربما كانت الدول التي حدثت بها الثورات مثل مصر وتونس من أكثر الدول التي تسجل حتى الآن وقوع انتهاكات واعتداءات جسدية تصل حد التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة».

وأضاف إن «الأنظار تتجه وتتركز على الانتهاكات الجسيمة ضد الإعلام، في حين يختفي الحديث والرصد والتوثيق للانتهاكات غير الجسيمة مثل: حجب المعلومات، الرقابة المسبقة، التدخلات والضغوط، ومحاولات الاحتواء الناعم. وأكثر من ذلك فإن الصحفيين أنفسهم لا ينظرون أحياناً إلى حجب المعلومات باعتباره انتهاكاً، أو قرارات رؤساء التحرير بممارسة الرقابة الذاتية خلافاً للمعايير المهنية بأنه إجراء غير مقبول»

وأوضح منصور «أنه في دول الثورات والاحتجاجات زادت شكاوى الصحفيين ومزاعمهم بدخول لاعب جديد على خط الانتهاكات وهو ما يطلق عليهم ميليشيات الحكومة أو الحزب الحاكم».

واستدرك أن الانتهاكات الجسيمة «لم تتوقف عند حدود الضرب، بل استمرت حالات الاغتيال والقتل للصحفيين، وأصبحت سوريا التي تعيش وضعاً متفجراً الأكثر خطورة، وحالات القتل واستهداف الصحفيين يُسأل عنها النظام الحاكم في سوريا، ولكن لا يُعفى من المسؤولية عنها أيضاً الجماعات المسلحة المتورطة بأعمال قتل واختطاف للصحفيين، بل إن قتل الصحفيين يتواصل كذلك في كل من العراق والصومال». وأشار الى تقرير شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي (سند) الأول عن حالة الحريات الإعلامية في العربي.

وقال إن «(سند) وبعد رصدها وتوثيقها للانتهاكات التي وقعت على الصحفيين، تدرك تماماً أهمية مأسسة هذا الجهد، وتؤمن بأهمية التعاون والعمل المشترك مع المؤسسات الوطنية والإقليمية التي تمضي في هذا الاتجاه، وتسعى في نهاية المطاف إلى الحد من الانتهاكات المرتكبة ضد الصحفيين والمؤسسات الإعلامية من أجل تعزيز حرية واستقلالية الإعلام».

لكنه استدرك أن (سند) وبرنامج (عين) لرصد وتوثيق الانتهاكات «لا يعتبران بديلاً لأحد، بل مكملاً وداعماً لجهد كل المؤسسات».

بدوره قال الفنان اللبناني مارسيل خليفة إن» الحقيقة عزلاء بغير الحرية»،مشيرا لتجربته في الغناء للحرية فقد «أعتدت دائما أن احتضن العود لأعزف ولأغني للحرية ويبدو اليوم أن لابد من الكلام لنحكي عن الحرية». وأضاف مفترضا أنه يتحدث لصديقه» الجميل شهيد الحرية الذي رحل لقد لطخت يدك ووجهك بحبر الحرية فلهذا بالغوا تأنيبك، أيجرأون على القول بأن البدر قذر لمجرد أن تلطخ وجهه بغية الحرية، لقد مزقت ثيابك أثناء اللعب ولهذا يقولون عنك أنك طائش.. هذا هراء».

واختتم « وربما سوف تخلو الحياة من المعنى اذا خلت من هذا الانتماء أو من هذه العاطفة وافتقرت إلى الحرية».

من جهته عرض رئيس مؤسسة المستقبل بختيار أمين للانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون وأهمية مساندة مؤسسات المجتمع المدني، وقال «من أهم نقاط ضعف المنطقة العربية الحريات العامة وبالذات حرية التعبير، حيث نشهد خروقات بما فيها قتل للاعلاميين وضغوطات على المؤسسات الاعلامية أكثر فأكثر».

وقال إن الاعلام والصحافة «تعانيان، وتواجهان تحديات من أكثر من جهة «، داعيا لتطوير البيئة الاعلامية من حيث التشريعات وحماية حرية الصحفيين والاعلام».

وشدد على أهمية الالتفات والانتباه الى الاعلاميين في مناطق التوتر والحروب، لكنه استدرك قائلا « لا تساوموا أبدا على الحقيقة».

وبين رئيس الفيدرالية الدولية للصحفيين جيم بو ملحة لدور الطبقة السياسية التي لا تعترف بالمعايير الدولية، وتمارس تضييقا على الحريات بضعف حماية السرية، وغيرها، ما يشكل تحديا كبيرا امام احداث التغيير».

وقال بو ملحة إن «العمل الصحفي مليء بالمخاطر ليس فقط في الاعلام العربي ، فهناك الاف الصحفيين لا يستطيعون ممارسة عملهم بسبب الخوف».

وقدمت الفنانة الفلسطينية أمل مرقص في جلسة الافتتاح أغنية من كلمات الشاعر توفيق زياد، بعد أن أشارت الى أهمية الأغنية الشعبية في توثيق التاريخ وأهميتها التي سبقت وسائل الاعلام المرئية والمسموعة.

في حين عرض الاعلامي الايراني ما شاء الله شمس الواعظين لتجربته الاعلامية والتحديات التي واجهها من اعتقال وتوقيف إصدار للصحف التي عمل بها الى توقيفه عن العمل حتى اشعار آخر.

وقال :» نحن نحظى بحرية التعبير لكن لا نحظى بحرية ما بعد التعبير، السلطات الثلاثة تطلب من السلطة الرابعة أن تقدم لها الاستقرار السياسي، ونحن نقدم لهم رسالة واضحة وبسيطة جدا هي أن جميع السلطات تحتاج الى الاستقرار بما فيهم السلطة الرابعة التي تشكل العامود الفقري للسلطات الثلاثة»

وأضاف «أعطونا الثبات والاستقرار حتى نعطيكم ثقة الرأي العام وحكما ايجابيا للتاريخ». واختتمت جلسة الافتتاح بغناء الملحن والمغني المصري محمد محسن الذي أهدى أغنيته لشهداء الثورات العربية.

معرض كاريكاتير حول الحريات الإعلامية في ملتقى المدافعين عن حرية الاعلام

حبر حر - شهد ديباجة

برسوم كاريكاتورية لافتة عبر فنانون عن واقع الحريات الإعلامية في العالم العربي من خلال معرض خاص أقيم على هامش الملتقى الثالث للمدافعين عن حرية الإعلام الذي يختتم أعماله في عمان اليوم. ويحتوي المعرض على رسومات صامته بلغة بصرية تعبيرية تتعلق بقمع الحريات العامة وحرية الرأي والتعبير والحريات الإعلامية، والانتهاكات الواقعة على الصحفيين.

وانتقد الفنان بهاء سليمان غياب الكاريكاتير عن المواقع الالكترونية، والتعامل معه كأنه أمر ثانوي لا يأخذ القدر الكافي من الاهتمام. وحسب سليمان فإن الرسومات المشاركة بالمعرض تم اختيارها لتتواءم مع الأحداث الدائرة حالياً في الوطن العربي.

الفنان سمير الرمحي أوضح بأن إحدى الرسومات تتحدث عن أكبر المراسلات للبيت الأبيض في الولايات المتحدة "هيلين ثومس"، والتي تعرضت لانتهاك بسبب آرائها حول "اسرائيل" التي اعتبرتها اعتدت على ارض ليست لها.

يشار الى أن الفنان بهاء سليمان عمل في الصحافة الاسبوعية منذ عام 1999، فيما يعمل الفنان سمير الرمحي في رسم الكاريكاتير منذ التسعينات.

الفنانان سمير الرمحي (يسار) وبهاء سليمان امام لوحات المعرض

إعلاميون يجدون أنفسهم في مواجهة إما الاحتواء والاستقطاب أو الاغتيال والاعتقال

"الربيع العربي" يضع الصحفيين في مواجهة بين مهنيتهم ومواقفهم السياسية

حبر - حنين طهبوب

"الربيع العربي" تسبب بتحولات وانتقالات كبيرة في موقف صحفيين وإعلاميين، حتى بات بعضهم يوصفون بأنهم "ناشطين سياسيين"، بعد أن تلاشت الخطوط الفاصلة بين عملهم في الإعلام، وبين مواقفهم السياسية تجاه مختلف القضايا، وهو أمر لا يرى فيه إعلاميون خروجا عن دورهم في تأدية رسالتهم.

وفي الوقت نفسه، يرى آخرون أن بعض دول "الربيع العربي" أنتجت صحفيين وإعلاميين على هيئة "ناشطين سياسيين" حين منعت الإعلام المهني من دخول أراضيها لتغطية الأحداث فيها، فكان أن اندفع ناشطون سياسيون إلى بث ونشر رسائل إعلامية تغطي الأحداث الجارية في بلدانهم، يعبرون فيها عن مواقفهم وانحيازاتهم وآرائهم.

وفي ذلك، يرى رئيس لجنه الحريات في اتحاد الصحفيين العرب الزميل عبد الوهاب زغيلات أن "الربيع العربي" كان فرصة لانطلاق الصحفي العربي ليتحول من ناقل الى ناشط اعلامي وسياسي، وذلك نتيجة تحلله مما كان يتعرض له من اضطهاد وتضييق على عمله وحريته.

وفي ظل الأحداث التي تشهدها عدة دول عربية، انخرط الصحفيون بمجريات الأمور في بلدانهم، لكن بعضهم واجه "مقاومة شنيعة" من الحكام الجدد، الذين سعوا بعد الثورات للسيطرة على الشارع، وحاولوا احتواء الصحفيين، وهو ما واجهه بعض الإعلاميين بالرفض وكان مصيرهم الاضطهاد، بحسب زغيلات الذي أسند رأيه بالإشارة إلى ارتفاع نسب الاغتيال والاعتقال والخطف والسجن بحق الصحفيين العرب في السنوات الأخيرة.

على أن زغيلات يعتبر، في الوقت نفسه أن "هذا التحول من صحفي ناقل الى صحفي ناشط وضع الصحفي العربي في مواجهة الظلم والاستبداد مرة اخرى، لكن هذه المرة مواجهة مباشرة".

ولا ينكر الزغيلات أن الصحفي "سياسي" في طبيعته، لكنه يؤكد أن "على الصحفي ان يكون محايدا وناقلا لهموم الشعب، ويؤشر على السلبيات"، بيد أن كل ذلك "يعني معارضة بالنسبة للحاكم العربي وعندما يوضع الصحفي في هذا الموقف سيجد نفسه في موقف سياسي، بالاضافة للموقف الاعلامي"، وذلك ما يفسر في رأي زغيلات "توجه الصحفيين الى الجذب السياسي، مع الأخذ في الاعتبار أن "الصحفي في طبيعته سياسي لا يستطيع ان يبتعد عن السياسة".

ولمشرف الأخبار في قناة الجزيرة ماجد عبد الهادي رأي آخر. إذ أن حالة كل دولة من دول "الربيع العربي" تختلف عن الأخرى، وفق عبد الهادي الذي خص سوريا في حديثه عندما قال إن "دور عدد كبير من النشطاء السياسين او نشطاء الانتفاضة او الثورة السورية تكرس كصحفيين، وهذا بسبب ان السلطات السورية منعت بشكل كبير التغطية الصحفية ومنعت ان يأتي اي صحفي من اي مكان في العالم سوى بعض القنوات والوسائل الاعلامية الموالية للنظام.

وفي الوقت نفسه، كان هناك اضطرار وحاجة لنقل الخبر فتطورت "صحافة الصحفي المواطن أكثر ما تطورت في سوريا، حيث لعب هؤلاء دورا كبيرا ومهما في تعريف العالم بما يحدث في بلدهم من عنف يرتكبه النظام"، وهم ايضا "دفعوا ثمنا باهظا فقتل عدد كبير منهم واعتقل بعضهم، ومنهم من تعذب حتى الموت".

ويرى عبد الهادي ان "تجريد الاعلام من البعد السياسي غير صحيح؛ فلا يوجد اعلام من دون سياسة او توجه او انحيازات موضوعية للاحداث، والقول ان الاستقطاب السياسي يؤثر على مسؤولية الاعلام ووظائفه الاساسية صحيح، لانهم ابناء الثورة السورية وينطقون بموقف الثورة السورية لكن عموما لا يوجد اعلام محايد".

ويقر عبد الهادي بأنه "واحد من الناس الذين يرون ان الحياد الاعلامي كذبة كبرى، ونقل الحقيقة يكون غالبا في صالح المظلومين والمضطهدين والمعتدى عليهم، ويكفي ان ننقل حقيقة حتى يكون الخبر منحازا فلا يوجد اعلام بدون عمق او بعد سياسي".

وتحول "قوى شد عكسي" دون وقف حالة "شبه الفوضى" التي خلقها "الربيع العربي" في الإعلام، في رأي مدير مجموعة أورينت للاعلام (عمان) خالد الرقاد، الذي يرى أن "الصحفيين انقسموا فهناك من بقي ضمن مهنة الصحافة والباحث عن المعلومة والحقيقة، وهناك من انحرف عن المسار وعمل بالصحافة لاهداف شخصية".

ويلعب الاستقطاب السياسي دورا كبيرا، في توجهات الصحفيين، وفق الرقاد، الذي يشير إلى أن "حالة شبه الفوضى التي رافقت الربيع العربي طغت على الصحافة، وهناك محاولات لتصحيح المسار، لكن ما تزال هناك قوى شد عكسي (...) لكن نأمل لهذه الفوضى ان تنتهي ككل".

وهناك "بعض المؤسسات الإعلامية والمواقع الإلكترونية، لم تتعامل مع الربيع العربي بحرفية ومهنية"، كما يقول عضو نقابة الصحفيين الأردنيين حازم الخالدي الذي يرى أن ذلك "أدى إلى بعض التشويه للحقائق، التي لم تنلقها تلك المواقع كما هي".

ويؤكد الخالدي "على المهنية، التي يجب على الصحفي ان يتسلح بها سواء كان في جريدة او موقع الكتروني (...) وعلى الصحفي ان يفهم الامور العامة والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، لكن ان يتجاوز دوره كصحفي لا يجوز، وعلى الصحفي ان يمارس دوره كصحفي فقط".

جلسة "الاستقلالية والاستقطاب السياسي" تبحث عن المعنى الحقيقي للثورة

حبر - هبة جوهر وأحمد أبو حمد

أجمع المتحدثون في جلسة (الاستقلالية والاستقطاب السياسي) على ضرورة وجود استقلال للوطن قبيل الحديث عن استقلال الإعلام، وأن الإعلام دخل في دائرة الاستقطابات السياسية بعد الربيع العربي.

والجلسة واحدة من ثلاث جلسات عقدت اليوم السبت ضمن فعاليات ملتقى المدافعين عن حرية الاعلام.

وانتقد رئيس تحرير صحيفة الشرق الاوسط والائتلاف الوطني لحرية الإعلام رجائي مرتضى حالة الإحباط العامة بعد الثورات العربية، مؤكداً خلال الجلسة التي ترأستها الإعلامية نجاة شرف الدين أننا "مازلنا ضمن عملية التغيير وأننا نرسم الآن تصورا قريبا للمعاينة والمعايشة لمعنى الثورة الحقيقية".

وأشار مرتضى الى أن الإعلام العربي "تشكل في ظل أنظمة مستبدة وأن هوامش الحريات التي كانت تعطى له كانت تلعب حيناً دوراً معارضا واحيانا أخرى دوراً يخدم السلطة، كما أن هناك مركزية للإعلام وافتقار لوجود صحافة مجتمعية مما أدى الى ظهور استقطاب سياسي لوسائل الإعلام بعد الثورات العربية.

واعتبر مرتضى أن استقلالية الصحافة لا يمكن أن تتم إلا بمعركة يقوم بها الاعلاميون لتنشيط الحراك وتوعية الجمهور، مع ضرورة إقامة حلف وطني ما بين الإعلاميين وقوى المجتمع المدني بما يضمن خطوات استقلال مؤسسات الوطن جميعها.

وفي إجابة على سؤال من المحامي إيهاب سلّام حول امكانية وجود استقلالية بالمعنى المطلق، قال مرتضى إن الحديث عن الاستقلالية يأتي في إطار نسبي، مشيراً الى أن المهنية لا يمكن أن تنتج إلا في ظل أو ضاع الاستقلال الصحفي.

الصحفي في قناة الجزيرة ماجد عبد الهادي طرح فكرة الترابط بين الواقع الطبقي والاستقطاب الإعلامي، حيث أكد أن الإعلام الخاص في مصر لعب دوراً في الثورة المضادة كونه جزء لا يتجزأ من أنظمة الاستبداد العميقة في البلاد العربية.

ويرى عبد الهادي أنه لا يوجد استقلالية في وسائل الاعلام العربي ولا العالمي، انما تباين في سقوف وهوامش الحريات ترتفع وتنخفض باختلاف المؤسسات الإعلامية والأنظمة.

وأضاف عبد الهادي ""تاريخيا لا يوجد اعلام عربي مستقل سواء خاص أو حكومي، فالاعلام العربي ولد في حضن الانظمة العربية والتجارب لكسر هذه المنظومة كان اعلام المهجر الذي سرعان ما تمكن النظام الرسمي العربي من السيطرة عليه".

ولفت الى أن الصحافة العربية كانت تحرك من قبل اجهزة الامن عبر الهاتف وهي مشكلة عمرها نصف قرن، موضحاً "أننا امام اعلام مرتبط مصلحيا بالمعنى الطبقي ببنية السلطة الحاكمة".

وطرح الامين العام المساعد للفدرالية الدولية لحقوق الانسان عز الدين الاصبحي تساؤلا حول مدى إمكانية أن يكون الإعلام مهني وبعيد عن الانشغال بالسياسة على الرغم من عمله القابع في عمق العملِ السياسي مع وجود صحفيين يحملون أهدافاً سياسية.

وأكد الأصبحي أن حالة الاستقطاب الموجودة في الساحة الاعلامية اليوم تأتي كجزء من حالة الارتباك في المشهد السياسي على المستوى الوطني، معتبراً ان المنطقة شهدت حالة من التغيير لكن الزلزال الذي سيغير ملامح المنطقة سيكون خلال السنوات القادمة. وأضاف الأصبحي أن السلطة عملت على إفراغ العمل الحزبي والعمل السياسي والإعلام والمجتمع المدني من مضامينها بسبب الشعور بالرعب الذي تشعر به الانظمة بأنهم سلطات غير شرعية.

ودعا الأصبحي الى النضال خلال هذه المرحلة كي يتلقف الشارع العربي الحالة ويتحول من السكون الى دائرة تحرير الذات من التبعية الحزبية، موضحاً أن ما يجري هو بالفعل ثورة حقيقية لم تجد الاطار الفكري الذي يوجهها للجانب الصحيح.

عضو المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية منصور الجمري أشار الى أنه في مطلع الألفية شهدت المنطقة نوعا من الانفراج السياسي الذي فتح المجال لهامش التعبير، إلا ان الأوضاع عادت للتدهور في بداية عام 2006 بسبب الأحداث الاقليمية والدولية كاستلام جورج بوش الابن السلطة في الولايات المتحدة وحرب افغانستان واستلام حماس للسلطة في غزة.

وحسب الجمري فإن الإعلامي لم يعد يخشى من السلطة لوحدها، موضحاً أن هناك فئات تشعر بالتهديد من حرية التعبير أو رياح التغيير.

المشاركون في جلسة "الاعلام مابعد تحولات الربيع العربي" يدخلون منعطفات المشهد السياسي وتحدياته

البرعي يؤكد: الحرية سلاح يعطى لمن يستحقه .. ووهبي يدعو لخطاب تنويري يحدث التغيير

حبر حر - سرى الضمور وفرح مرقة

افتتح ملتقى المدافعين عن حرية الاعلام اولى جلساته العامة بعنوان (جلسة الاعلام مابعد تحولات الربيع العربي، المشهد والصورة) ، عرض خلالها المشاركون للتحديات التي تواجهة الاعـلام العربي فـي ظل التحولات والمنعطفات السياسية التي تمر بها المنطقة جراء الربيع العربي .

ويسّرت الجلسة الاعلامية ريما كركي، إذ بـدأت بطرح تساؤل على المحامي والناشط الحقوقي نجاد البرعي من مصر يستفسر عن كوننا «نعيش ربيعا» أم لا ، الامر الذي قال في سياقه البرعي ان الربيع العربي اقرب مايكون الى «الجحيم «– على حد وصفه – مبينا ان هنالك حالة من التراجع في الاداء الاعلامي العربي بشكل عام وسيطرة الانظمة في نقل الخبر للمتلقي، مؤكدا ان الحرية» سلاح لابد ان يعطى لمن يستحقه» .

بينما قال الاعلامي زاهي وهبي ان هنالك اجندات سياسية تمارس على الاعلام العربي ، وانه اداة للسلطات والانظمة الحاكمة ، في الوقت الذي تمارس عليه سطوة المال السياسي وبات مملوكا لرجال السلطة وانظمتها.

واضـاف إن الحديث عـن اعـلام خـاص او مستقل بحاجة الـى حوار مطول يشمل الصحفيين والاعلاميين يناقش فيه اسباب تراجع واقع الاعلام العربي .

وشدد وهبي على ان حرية الراي هي حرية الفرد ، نسعى من خلالها الى الوصول لمرحلة من التفاعل مع جميع الاراء والتوجهات في ذات الوسيلة الا ان الامر اصبح مستحيلا في ظل تبني بعض الوسائل الاعلامية وجهة نظر خاصة تحيد عن الموضوعية في نقل رسالتها.

واكـد وهـبـي ان دخـول خطاب الكراهية والمذهبية في الاعلام جاء لحرف نضالات الشعوب لاجل حرف الحرية عن مسارها، في حين ان الوقت الحالي نحن بأمس الحاجة الى خطاب تنويري يحدث التغيير، في ظل اخفاق المثقف العربي وتقصيره بحق اعلامه.

ورأت الناشطة والمدونة والسورية رزان الـغـزاوي ان هنالك خيبة امل في الاعلام العربي ومازال الكثير من المدونين يعانون من الانتهاكات كالقتل والحبس وحرمانهم مـن انشطتهم بسطوة النظام، ولايوجد اعلام في حال سيطرة رجال المال السياسي عليه.

واكـدت الـغـزاوي ان للاعلام دور جوهري في مايجري، الا انه اصبح اعلام اقرب مايكون اعلاما للعلاقات الـعـامـة ، متخليا عـن مسؤوليته الاخلاقية لتغطية الحدث في الوقت الذي نجد حاجة الى استضافة الافكار المختلفة في المحطات الاخبارية، وشددت على أن هناك حقا للشعوب المنتفضة لتمارس حريتها في مختلف الوسائل والاعلامية غير ان الحرية منحت للشارع اكثر.

وطالبت الغزاوي باستقلال الاعلام من الاستبداد والظلم لخلق هوية بعيدة عن الطائفية وليست مرتهنة للسياسات .

وسـلـط الامـيـن الـعـام للمجلس الوطني لحقوق الانسان في المغرب محمد الصبار الضوء على التجربة المغربية في اعلام حر من خلال سن وتشريع عدد من القوانين نحو اعلام تطور ملحوظ ومتسع نسبيا ، جاء نتيجة الحراك المغربي ، دون احداث ازمات في الشارع ، مبينا ان القانون لا يسمح للملك التدخل في مراجعة قانون حرية الصحافة والنشر ويعمل على تطويره بما ماينا سب القوانين والاعـراف الدولية في منح الحرية للصحفيين.

وقال الصبار ان القانون المغربي اليوم قلص مهام الملك وقصر دور التشريع على مجلس النواب المغربي، معتبرا الوضع بات افضل إلا ان حرية الاعـلام تحتاج المزيد مـن العمل والمثابرة إذ ما تـزال «التابوهات» موجودة وما يزال الوعي العام ضعيفا، مشيرا الى المطالب المنشودة لإطلاق سراح المسجونين السياسيين.

مـن جـانـبـهـا، شـنّـت الـكـاتـبـة والإعلامية البحرينية لميس ضيف هجوما على دور الاعـلام في الثورة البحرينية، معتبرة ان «معظم الاعلام تآمر على ثورة بلادها، إما بالصمت والتهميش أو بتلميحات سلبية تسلب الثورة طابعها الحقوقي».

وطالبت ضيف بـاحـداث التغيير في العالم العربي من سطوة الحكام العرب الا ان رياح التغيير التي مرت على المنطقة ادت الى تراجعها لمئات السنين وبات يشكل «خريفا محبطا « لارادة الشعوب الهادفة الى التغيير ، معتبرة ان الاعلام لم يمتلك النزاهة الكافية خلال العامين السابقين وقدم شعارات مختلفة اغلبها احادية الجانب بعيدة كل البعد عن الموضوعية في نقل الحدث.

وقالت ان الربيع العربي اختبر ثلاثة مناحي في الـدول، معددة: «اختبار نزاهة القضاء واختبار مهنية الاعلام واختبار التزام الجيوش بدورها»، مبدية انحيازها لفكرة «عدم وجود مصداقية ومهنية لدى الاعلام اصلا».

وتحدث الحقوقي نجاد البرعي لاحقا عن كون الحرية التي حصلت عليها الشعوب العربية جـاءت في الوقت الخطأ، الأمـر الـذي استهجنه الاعلامي زاهي وهبة بقوله «لا يوجد شعب لا تليق له الحرية».

وهبي تطرق أيضا لجدلية المثقفين مع الثورات، معتبرا الثورات العربية جاءت مفاجئة للمثقفين الامر الذي لم يمكنهم من وضع «مانيفيستو» أو برنامج للتنمية والاصلاح لما بعد تحقيق اهـداف الـثـورة، الأمـر الذي ترك المجال مفتوحا لسرّاق الثورات للركوب عليها وصنع ثورات مضادة.

وهـبـي عـد الـخـطـاب التثقيفي التنويري اهـم مـن سـواه لتحقيق الحرية بالطريقة المنشودة، مشيرا الى اهمية التزام المثقفين ذاتهم بالخطاب التنويري المطالب بالعدالة الاجتماعية والـحـقـوق الاساسية بدلا من «التحاقهم بمربط خيلهم الطائفي والجهوي».

الاعلامي زاهـي وهبي وفي رده على سؤال لمشاركة فلسطينية، قال إن الاعلام عليه التعلم من الاخطاء والفجوات التي حدثت معه، معتبرا ان تنوع المرجعيات في وسائل الاعلام يشكل حالة صحية ان هي ابتعدت عـن المخاطبة بطريقة مذهبية ومثيرة للنعرات. وأكـد أهمية ان تبقى فلسطين نقطة بداية وبوصلة للثورات جميعا دون ان تكون شماعة تعلق عليها اخفاقات الشعوب.

عبير السعدي: وزارات الداخلية توقع الانتهاك على الصحفيين

حبر حر - شهد ديباجة

انتقدت الصحفية بجريدة الأخبار ووكيل نقابة الصحفيين المصريين عبير السعدي تحول الصحفيين والاعلاميين مـن شهود وناقلين للحقيقة الى جهات مستهدفة من قبل الأجهزة الأمنية للدول.

وقالت السعدي لـ"حبر حر" أن تكريمها الذي قامت به منظمة مراسلون بلا حدود في الشهر الماضي واختيارها ضمن قائمة أبطال الإعلام الـ100 يأتي لـلـدور المبذول فـي الـدفـاع عن الصحفيين في ظل الظروف الراهنة في الإقليم.

وأهـدت السعدي تكريمها لشهداء الإعـلام في العالم والوطن العربي والمصريين تحديدا، مضيفة "اعتبر ان التكريم يأتي في هذا الوقت ليس لشخصي لكن في الحقيقة لشهداء حرية الاعـلام وخاصة في مصر، ولعائلاتهم الذين يعانون من فقدانهم".

وأشـارت السعدي الـى أن الساحة الاعلامية المصرية فقدت أكثر من 12 شهيداً خلال الشهور الماضية، بـالاضـافـة الـى عـشـرات المصابين والمعتقلين، كما تم رصد مئات الانتهاكات.

وترى السعدي أن التكريم الذي جرى لها الى جانب شخصيات مدافعة عن الاعلام في العالم "أكسبها نوعا من الدفع والتفاعل وسط مناخ يتعرض فيه الاعلام الى هجمة قوية على مستوى عالمي واقليمي ووطني".

كرمت من بين 100 شخصية لدورها في الدفاع عن الاعلام

وبيّنت السعدي أن ظاهرة استهداف الصحفيين وقتلهم هي "سابقة "على المستوى الاقليمي، مما يستدعي التوجه لوقف هذه الظاهرة بشكل فوري لحماية أرواح الصحفيين، معتبرة أن مهنة البحث عن المتاعب "تحولت الى مهنة البحث عن القتل، لأن الكثير من الصحفيين في الوقت الحالي يتعرضون الى انتهاكات تتراوح من التوقيف عن العمل الى إزهاق أرواحهم".

وأوصت السعدي بضرورة وجود ضمانات حقيقية لحماية الصحفيين، وهي مطلوبة من المسؤولين عن الأمن والسلامة في الدول.

"وزارات الداخلية في الـدول عليها ان تحمي الصحفيين بدلا من ان توقع الانتهاكات عليهم لأنها بذلك تحمي الحقيقة" تقول السعدي.

وتثمّن السعدي أهمية وجـود الصحافة في هذه الفترة كون الشعوب في هذه المراحل تحتاج بشكل اكبر الى ان يتم الدفاع عنها عن طريق الاعلام الذي وصفته بـ"عين الحقيقة".

واختتمت السعدي قولها "للأسف مع زيادة وتيرة العنف في الشوارع العربية الان يزداد استهداف الصحفيين الذين يتحولون الى شهود تمشي على قدمين، ولا تستطيع أن تقتل الشاهد".

صحفيون يبحثون أثر الخطاب الديني وشعارات الأمن القومي على حرية الإعلام

دعوات للابتعاد عن سياسة الاقصاء والتركيز على حماية المجتمعات

حبر حر - غدير السعدي وسرى الضمور

ناقش صحفيون وخبراء إعلاميون واقع حرية الإعلام «بين الخطاب الديني وشعارات الأمن القومي». وتباحثوا خلال جلسة عمل عقدت على هامش أعمال الملتقى الثالث للمدافعين عن حرية الإعلام في فندق الرويال بعمان أمس، في أبرز التحديات التي يواجهها الاعلام العربي وكيفية حويل الاعلام الى خطاب يمثل جماعات تتبنى رؤى واهداف خاصة.

وتحدث نقيب الصحفيين كردستان ازاد الشيخ عن الاعلام السياسي الاسلامي وضرورة تغيير الدساتير والقوانين و الامن القومي وتأثيره على الاعلام في بعض الدول والفروقات بين الدول العربية والغربية، بالاضافة الى تطور العملية السياسية والديمقراطية والتعصب والقومية، مشيراً الى ضرورة "مرعاة الصحافة الحرة للمصلحة الوطنية العليا».

وقالت الناشطة في المجال الاجتماعي والحقوقي في السعودية خلود الفهد إنه "لابد من التفريق ما بين التحريض وحرية الاعلام في الطوائف، والاديان كونه وسيلة للتحريض على الكراهية والقتل والدمار والتجاوز على الرموز الدينية".

وأكدت ان الشعوب العربية "ترفض وتندد بهذه الممارسات، خصوصا في صفوف الشباب والناشئة"، مشيرة الى "ضرورة محاسبة الوسائل الاعلامية التي اصبحت تتبنى خطاب الكراهية لكونها الخاسر الوحيد".

واضافت الفهد ان السعودية «تبنت مبادرات لنبذ الكراهية والعنف في وسائلها الاعلامية، في الوقت الذي اكدت فيه على دور مؤسسات المجتمع المدني في الحث على نشر خطاب السلام والامن لحماية المجتمعات العربية من اي شق يحدث في صفوفها».

ودعت الى «تكثيف الجهود الوطنية في السعودية لتفعيل اداء تلك المؤسسات التي من شأنها ان تقدم خدمة للصالح العام وتدعم من عمل الحكومة".

ومن جهته، قال رئيس المكتب السياسي وعضو المكتب التنفيذي لجماعة الاخوان المسلمين في الأردن إرحيل غرايبة ان الخطاب الديني "يجب ان لا يوجه الى تيار بعينه، مع اهمية الابتعاد عن سياسة الاقصاء والتهميش». ودعا الى "تطوير المجتمعات من خلال منح مزيدا من الحرية والوعي ونقل الاجيال الى مجتمعات افضل والابتعاد عنصراعات التيارات الدينية والعلمانية".

ولفت الغرايبة الى "ضرورة الخروج من المربع الايدولوجي، والتنافس في الافكار والبرامج». وقال "يجب الا يكون الوصول الى السلطة من خلال الخطاب الديني". ورفض وصف جماعة الاخوان المسلمين بأنها منظمة إرهابية، داعيا الانظمة إلى مقاضاة مرتكبي العنف باسم الاسلام.

بدوره، اشار الصحفي ومدير مركز طيبة في السودان فيصل الصالح الى دور البرلمانات والحكومات الوطنية في الامن القومي وحرية التعبير من خلال سن تشريعات تحدد نوعية الحصول على المعلومات (قانون الحق على المعلومات). وتحدث عن تجربة السودان في الرقابة القانونية على الصحف، مؤكدا ان للاعلام دورا كبيرا في تحمل مسؤولية الخبر "لانه ليس مجرد ناقل، وانما يقدم معلومات تشكل الراي العام، والتي من الممكن استخدامها في اتجاهين تسهم في تعزيز الديمقراطية، الامر الذي يتطلب وعي من الاعلاميين انفسهم والابتعاد عن التحزب والفئوية".

من ناحيته، تحدث رئيس تحرير جريدة المغرب التونسية اليومية زياد كريشان عن التيارات العقائدية وعدم تسامحها وتقبلها للراي الاخر، مشددا على ضرورة احترام الرأي والرأي الاخر والعقائد والتيارات في الخطاب السياسي. ولفت الى ان جميع العقائد تواجهه في مضمونها صراعات داخلية، خوفا من اي نقد قد يضر بهيبتها.

السلطة والمال رافدان اساسيان لتغذيته

خطاب الكراهية: صراع وإقصاء ينذر بهدم المجتمع العربي

حبر حر - هبة العمري

ارتفع مستوى خطاب الكراهية في وسائل الإعلام العربية، خلال السنوات الأخيرة وتحديداً بعد ثورات الربيع العربي، الأمر الذي اعتبره محللون ناقوس خطر يدق ويدلل على وجود انقسام واستقطاب قد ينتج عنه هدم في المجتمع العربي ما لم يتم معالجته بشكل فوري.

واعتبر الكاتب والمحلل السياسي وليد حسني أن خطاب الكراهيه في الاعلام الاردني بعد الربيع العربي أصبح منتشراً لا سيما في وسائل الاعلام الالكترونية وبشكل أكثر وضوح في وسائل التواصل الاجتماعي .

وأضاف حسني «أن المجتمع الاردني لا يستطيع نكران وجود خطاب الكراهية لانه بدأ يظهر بوضوح بعد الانقلاب الذي حصل في مصر وتعمق الازمة السورية وتحولها الى صراعات وثورة كبيرة».

وأشار الى أن خطاب الكراهية يتجلى بشكله السياسي والديني الطائفي، مؤكدا أنه ويجب ان تتوفر الجرأه الكافية لتصدير خطاب الكراهية.

رئيس مركز الاهرام في مصر الدكتور وحيد عبد المجيد قال ان الربيع العربي خلق حاله عداء وصراع منذ القدم لم تظهر في وقت مبكر من تاريخ الاعلام الذي بدأ مطبوعاً، وعززه ظهور الاعلام الالكتروني.

ويرى عبد المجيد أن خطاب الكراهية يقوم على قاعدة انكار وجود الاخر وانسانيته، ويؤسس الى احتكار الوطنية والقومية واتهام الطرف الاخر بالخيانة والعمالة.

وأوضح عبد المجيد أن خطاب الكراهيه ليس مرتبط فقط في مناخ الاستقطاب، حيث كان هناك سلطات حاكمه تبث خطاب الكراهية ضد من يعارضها، أما الآن اختلفت طبيعة الاعلام وخاصة بعد انتقال الاعلام الى عالم الفضاء الالكتروني.

وبيّن أن خطورة خطاب الكراهية تكمن في أثره المجتمع، فهو يدمر المجتمعات اينما كان ويعمل على تفكيك الديمقراطية لانه يقوم على فكرة بسيطة لحد السذاجه وهو احادي لا يقبل التعدد والتنوع.

على الساحة التونسية، قال عضو المكتب السياسي بحركة النهضة محمد الغربيان الاستقطاب يتم بين مشورعين للمجتمع التونسي وكل يريد انفاذ مشروعه.

وأكد ان هناك درجة كبيرة من انعدام الثقه بين الشعوب وبالتالي الاطراف تسعى الى تخوين بعضها بعضا، تصل الى حد الرغبه باستئصال الآخر من المشهد.

المسؤولة الاعلامية في الأمم المتحدة جيسي شاهين أوضحت أن خطاب الكراهية ليس محصوراً بمنطقة جغرافية او شعوب معينة فالخطاب موجود حتى في الدول الديمقراطية كما هو موجود في الدول الديكتاتوية وغيرها.

وأكدت شاهين أن بعض البلدان تشمل جرائم التحريض على الامور الدينية في خطاب الكراهية، وبعض البلدان تجرم التحريض على المسائل العنصرية او العرقيه وتختلف التجريم من بلد لاخر، مشيرة الى أن هناك بلدان تحرض على خطاب الكراهية استنادا لاسس اخرى خارجه عن القوانين الدولية.

"هناك فروق بين احكام القانون المدني والجنائي فيما يخص خطاب الكراهيه، ففي بلدان يعتبر جريمه يعاقب عليه وببعض الدول الاخرى يكون مرتبطا بقوانين جنائيه او مدنيه معا او منفرده» تقول شاهين.

وأضاف الكاتب والمحلل السياسي محمد أبو رمان ان التمييز بين خطاب الكراهية والخطاب المتطرف أصبح أكثر صعوبة، لان الخطاب الديني هو اعلام لكن لا يوجد مؤسسة اعلامية تستند عليها بالضرورة ، لذلك اعتبر ان حالة التزاوج اليوم هي اخطر شي (بين الكراهية والمتطرف).

ولا يربط أبو رمان بين خطاب الكراهية وهامش الحرية، وذلك لأن الحرية مرتبطة بالمهنية والاستقلالية اما الكراهية فهي مناقضه لذلك، كما أضاف ان هناك رافدين اساسيين في خطاب الكراهية ، الاول السلطة والمال اما الرافد الثاني يعكس انهيار المجتمع والسلطة الاخلاقية في المجتمعات العربية.

قانون للصحفيين العراقيين لا يملك من وسائل الحماية إلا ما يرد في اسمه

حبر حر - فرح سالم *

"لا يمكنك إعتقالي، فانت لا تمتلك الحق الدستوري والقانوني لذلك"، كانت هذه اولى عبارات الناشط المدني احمد السهيل التي وجهها لعنصر من قوة تابعة لمكافحة الارهاب، عندما أراد اعتقاله في ساحة التحرير وسط العاصمة العراقية بغداد.

لم يكن يخطر بباله إنها ستكون سبباً في إثارة غضب رجل الامن ليبادر إلى ضرب أحمد وإعتقاله بجريمة" التقاط صور لمظاهرة"، والتي توازي جريمة المطالبة بحق المواطن في العيش بأمان عبر مظاهرةٍ كانت سبباً في بقاء أحمد معتقلاً اربعين ساعة تراوحت فيها تصرفات سجّانه بين تهديده بالبقاء وبين صمتٍ لم يرحم عزلته.

لتكرر هذه الحالات، يتساءل مختصون في التشريعات القانونية وصحفيون عراقيون حول جدوى قانون حماية الصحفيين العراقيين الذي شرع عام 2011 المليء بالثغرات والقيود التي تتعارض مع الغاية من تشريعه وهي حماية حرية العمل الصحفي وحرية التعبير.

يتضمن القانون 19 مادة، ابرزها التي تشير الى انه يترتب على المجموعات المعنية بالإعلام أن تحصل على تسجيل "بموجب القانون"، لكنه لم يحدد التشريع المقصود. كما ينص على أن الصحفيين يتمتعون "بالحق في الحصول على المعلومات والأخبار والبيانات والإحصائيات في حدود القانون دون تحديد أيضا.

يقول مدير مكتب الحياة اللندنية في بغداد مشرق عباس إن " مشكلة القانون الاساسية هي تضمينه عبارات فضفاضة يمكن تأويلها وتجييرها لمصلحة السلطات، وهذا الامر لا يمكن حدوثه في الديمقراطيات الحديثة".

واضاف، ان "هذا القانون تمت صياغته بعقلية السلطة وروح السيطرة، فضلا عن المحاولات الواضحة فيه لتقويض حرية الاعلام".

ويُفضل عباس "الاعتقال بلا قانون، على ان يُعتقل تحت وصاية قانون هزيل شرّع وكتب بعبارات فضفاضة"، بحسب تعبيره.

وتؤكد أرقام لجنة حماية الصحفيين الاميركية (CPJ) ان حالات الافلات من العقاب في العراق قد بلغت ٪100 منذ العام 2003 حتى 2014.

وفي هذا الصدد يقول عدنان حسين رئيس النقابة الوطنية للصحفيين العراقيين أن" أية قضايا بحق الصحفيين العراقيين سواء كانت قضايا انتهاكات او تهديد او قتل لم تصل الى المحاكم المختصة بل ان السلطات احيانا تكون متواطئة ومصدراً رئيسياً للترهيب بل وتتعامل معه احياناً كما لو كان ارهابياً او اشد خطراً"

وعن دور نقابة الصحفيين العراقيين في ادارة ملف قانون حماية الصحفيين أوضح عضو مرصد الحريات الصحفية مازن الزيدي أن" القانون يعد سابقة تشريعية في العراق والمنطقة، لكنه بالرغم من تفرده فهو مليء بالمطبات والافخاخ التي تفرغه من محتواه".

واشار الى أن"اقرار هذا القانون بعد انتظار طويل كان مخيباً للامال، لان الكثير من فقراته غامضة ولم يراع فيها تنظيم البيئة القانونية الملائمة للاسرة الصحفية وماتواجهه".

وتابع ان "الامتيازات التي تمنحها نقابة الصحفيين العراقيين، لاعضائها تساهم بصورة مباشرة او غير مباشرة في إخضاع الصحفي والتأثير على توجهاته كتوزيع قطع الاراضي او منح الامتيازات".

فهل الواقع الذي يعيشه الصحفيون العراقيون من انتهاكات جسيمة قد يؤدي إلى نجاح الجهود المطالبة بتعديل أو تغيير القانون الذي صار عبئا عليهم بدلا من ان يحررهم من سطوة المنتهكين؟.

***صحفية عراقية – منظمة رايتس (صحفيون من اجل حقوق الانسان)**

الصحفيون في العراق: هدف مشترك للسلطة والجماعات المسلحة

حبر حر - مصطفى سعدون*

يعد العراق من اسوء بلدان العالم التي يُنتهك فيها حق الصحافي، بسبب التضييق الذي تمارسه السلطات الحكومية، والجماعات المتشددة، والاعراف القبلية، التي تُحجم وتقيد حرية التعبير في البلاد، بالاضافة الى الخطوط الحمراء التي تفرضها بعض الجهات الدينية، مما يؤكد حاجة العراق الى تشريعات تُطبق لضمان حرية التعبير، وحماية الصحافيين.

بين الثالث من ايار 2013 – والثالث من ايار 2014 وهو اليوم العالمي لحرية الصحافة، تعرض 328 صحفياً عراقياً الى الانتهاك الذي تفاوت بين القتل والتهجير والضرب والملاحقة ومنع من العمل، مما اكد المؤشرات الخطرة التي تعيق حرية الاعلام في العراق.

وبحسب مرصد الحريات الصحافية الذي يدافع عن حرية الصحافة في العراق، فان السلطات العسكرية عمدت طوال السنوات الماضية التحكم بحركة الصحافيين والفرق الاعلامية، وفي الغالب تهدد هذه القوات مراسلي وكالات الانباء والقنوات الفضائية والصحف من السياسات التحريرية وتهددهم بالاعتقال.

التقرير الذي اصدره مرصد الحريات الصحافية، وجد أن محافظات نينوى والأنبار وديالى هي الأسوأ بالنسبة لعمل الصحافيين العراقيين والاجانب فيها، حيث لقي مراسلون ومصورون مصرعهم، خلال النصف الاول من عام 2014، في عمليات قصف بصواريخ دبابات تابعة للجيش، وفي حالات استهداف بالرصاص الحي من قبل مسلحي تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام.

الاعلامي مهدي محمد كريم، يرى خلال حديثه لـ(حبر حر)، انه "بعد التغيير الذي حدث في عام 2003 وتاسيس الدولة الديمقراطية الحديثة وبعد التصويت على الدستور الذي تضمنت المادة 38 منه حرية التعبير عن الرأي، استبشرنا خيرا بأن القيود الحديدية قد كسرت وفككت اقفالها، وكان هاجسنا كاعلاميين ان ننطلق عبر وسائل الاعلام للبدء بمرحلة جديدة من حرية التعبير، لكن سرعان ما تلاشت تلك الاحلام، بسبب مضايقات السلطة والجماعات المسلحة التابعة لجهات دينية".

ونصت المادة 19 من مباديء الاعلان العالمي لحقوق الانسان انه لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير عنه، وهذا الحق يتضمن حرية اعتناق الآراء بدون تدخل خارجي، وحرية البحث وتلقي وتوزيع المعلومات والأفكار بكافة وسائط النشر والإعلام، وهذا وما يُطابقه الدستور العراقي بصورة نظرية وليست تطبيقية".

الكاتب، حميد زغير يقول ان "الحال تغير بشكل كبير بعد 9/4/2003، حيث اصبح التعبير عن الرأي مباح الى حد السب والشتم العلني، وهذا الامر ساهم في تنوع وسائل الاتصال، لكن الصحفي العراقي يُقتل ويُهجر اذا ما خالف رأيه اراء بعض الجهات (حكومية – دينية – عشائرية)".

ولم تكن التقارير المعنية بالانتهاكات التي يتعرض لها الصحفي العراقي محلية فقط، بل ان التقرير الذي اصدرته منظمة مراسلون بلا حدود مؤخراً، اشار الى تزايد الاعتداءات والانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون في العراق، سواء من قبل قوات الأمن أو الجماعات المسلحة، وان هذه الاعتداءات والانتهاكات تجري في مناخ يسوده الافلات من العقاب، حسب تعبير التقرير.

السلطات العراقية لم تتابع أي تقرير يُرصد عن الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون، مما يدفع الجهات المستهدفة مسترخية بعمليات استهداف الصحفي العراقي".

*** صحفي عراقي -**

منظمة رايتس (صحفيون من أجل حقوق الانسان)

مقال يعرض صحفي عراقي للضرب وزملاؤه يؤكدون "حياتنا في خطر"

حبر حر - هبة العمري

"قندهار لن تكون بغداد"، عنوان لمقال كاد ان يودي بحياة صحفي عراقي تطرق من خلاله الى سيطرة الجماعات المتشددة في العاصمة العراقية بغداد، والتي حاولت, بحسب ما ذُكر بالمقال ان تستمر بتصرفات مغولية تُعيد بغداد الى عصور بدائية والغاء الحياة المدنية وفرض الافكار المتطرفة.

لم يعرف كاتب المقال الصحفي العراق مصطفى سعدون، ان الطريق الى عمله صباح الخامس والعشرين من تموز 2013،وهو ذات الطريق الذي يسلكه بسلاسة كل يوم، ان الجماعات التي تطرق اليها في مقاله قد اعلنت الغضب عليه، وهي تعترض سيارته بسيارتين تقلين مسلحين.

" الشارع ضيق.. والتفكير انعدم.. والمقاومة غير ممكنة".. هذا ما كان يفكر فيه سعدون في تلك اللحظة التي اعترض بها المسلحون طريقه، قبل ان ينزلوه من سيارته تحت تهديد العقاب ان كرر الكتابة عنهم في اي مادة صحفية مستقبلا.

طبعا لم يخلو الامر من الشتم واطلاق اقذع الصفات عليه.

سعدون تفاجأ بفرصة العيش التي منحتها تلك الجماعة له، بعد ان اكتفى بضربه وتهديده وتحذيره بالقتل من اقامة اية دعوى قضائية ضدها.

الصحفيون العراقيون يعيشون في اكثر بقاع الارض انتهاكاً للصحفيين، حيث قتل بعد التغيير الذي حدث في عام 2003، اكثر من 350 صحفياً، وتم الاعتداء واعتقال المئات بحسب تقرير نشره موقع دايتس العداقي الذي يتخصص بصحافة حقوق الانسان.

مدير مكتب الحياة اللندنية في بغداد مشرق عباس، قال خلال حديثه لـ(حبر حر)، ان "الاعلام العراقي يمر بتجربة سيئة جدا فيما يتعلق بالاعلام والحريات والمضايقات التي تعرض لها الصحفي العراقي خلال السنين العشر الماضية، وهذه الضريبة تحملها عدد كبير من الصحفيين بين قتيل ومهجر ومضايق في عمله، وجميع هذه الانتهاكات تؤكد ان العراق بيئة غير صالحة للعمل الصحفي".

وأضاف أن "هذه من الاعتداءات جعلتنا نرسم خطوطا حمر لأنفسنا، بعد ان رسمت لنا السلطات وبعض الجهات غير الرسمية خطوطاً اخرى، نتيجة ما نتعرض له من اعتداءات وتهديدات"..

واشار عباس، الى صعوبة تكيف الصحفي العراقي مع التهديدات والمسلحين والقبول بالاصابات لان حدودهم ومطالبهم كبيرة لذلك كانت النتيجة في الاعلام العراقي سيئة جداً، بحسب تعبيره، مبيناً ان "الانتهاكات التي نتعرض لها كصحفيين ليست فردية فقط بل جماعية، بحكم عمل الصحفي ان كان مراسلا او محررا، فطبيعة عمله في الشارع والمكاتب قد تعرضه للمضايقات والانتهاكات".

الصحفي والناشط في مجال الحريات الصحفية مازن الزيدي، قال لـ(حبر حر)، ان "الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفي العراقي تنقسم الى ثلاثة أقسام، (مهنية - أمنية – قانونية)، لكن التحدي الأبرز الذي يواجه الصحفي العراقي اليوم هو الانتهاكات الامنية وتعرضه للخطر بسبب اعمال العنف المستمره من قبل المجاميع المسلحة والتي ذهب ضحيتها عدد كبير من الزملاء والزميلات".

واضاف، ان "هناك انتهاكات يتعرض لها الصحفيون من قبل قوى الحكومات المحلية، بسبب التضييق الواسع على ممارسة العمل الصحفي بحسب طبيعة التغطية الصحفية، وهذه المضايقات الحكومية تابعة للقسم القانوني، وهناك نقص كامل وملحوظ في البنية التشريعية والقانونية للعمل الصحفي، كما أن البنية الصحفية في العراق تعاني من نقص تشريعات ت،فر الضمانات لحرية العمل الصحفي والتغطية والحصول على المعلومة".

واشار، الى ان "هناك تشريعات لم تفِ بالغرض شُرعت في عام 2011 كقانون حماية الصحفيين الذي يصفه الناشطون الصحفيون والصحافه المستقله "بغير الملبي للطموح"

وعن المستوى المهني بين الزيدي " غياب الحماية داخل المؤسسات الصحفية، وهذا امر مهم جدا للصحافة المستقلة، فعندما لا توجد مؤسسات مستقرة هيكلية واضحة، فالنتيجة ستكون انتهاكات يتعرض لها الصحفي، بالاضافة الى الاجبار والضغوطات الواضحة، التي يعمل بها الصحفيون خلاف رغباتهم المهنية، وهذا لا يقل اهمية عن الانتهاكات الامنية والقانونية"..

وبحسب الزيدي، الذي تعرض بشكل مباشر وغير مباشر الى مضايقات وتهديدات ورسائل حول تغطيات قام بها، فان الصحفي العراقي معرض للانتهاك باي زمان ومكان داخل الحدود العراقية".

توقعات باستمرار انخفاض مبيعات الصحف الورقية

حبر حر - أحمد الشوابكة

توقع مراقبون أن تشهد السنوات القادمة تراجعا كبيرا للصحافة الورقية في ظل الانتشار الكبير لنظيرتها الالكترونية.

اعتماد القراء على الاعلام الالكتروني الذي بات يغطي الأحداث بسرعة وبقدرات تجمع ما بين الوسائط المتعددة والمرئي والمكتوب، ينذر بانتهاء عهد الصحافة المكتوبة.

وقال مدير موقع البوابة الالكتروني اياد خليفة في حديث لـ "حبر حر" خلال افتتاح ملتقى المدافعين عن حرية الاعلام في الوطن العربي، السبت، الذي يعقد في العاصمة عمان إن "الصحافة الالكترونية تمضي قدما لتكون على مصاف وسائل الاعلام المختلفة وليس الورقية فحسب".

وأضاف أن "الصحافة الالكترونية طغت على نظيرتها الورقية، التي قد تكون السبب الوحيد، باندثار الصحافة الورقية، وذلك لان الصحف الالكترونية تبرهن من خلال عملها على ان الصحافة الرقمية تفوقت على الورقية بسبب الخدمات التي تقدمها لمتابعيها، علاوة على التفاعل عبر التعليقات الامر المفقود في الاعلام الورقي".

وأوضح الصحفي العراقي أحمد السهيل أن "هناك منافسة قوية بين الصحافة الورقية وما يقابلها من الالكترونية، لكن لن تحل احداهما مكان الاخرى، وذلك لان الصحافة المطبوعة اوجدت لنفسها صحيفة الكترونية".

وبيّن أن "انجازات الصحافة الالكترونية أحدثت صعوداً غريبا على العكس تماما من الورقية".

لكن السهيل أكد في الوقت نفسه على اهمية الصحافة المطبوعة وبقائها مع الصحافة الالكترونية على الرغم من التحديات التي تواجه الاولى من اعباء اقتصادية وصعوبة الوصول الى القارئ.

من جتهه قال رئيس تحرير "شبكة إرم" الإخبارية تاج الدين عبد الحق إن "التطور الذي تشهده الصحافة الالكترونية والمتمثل بالسرعة وسقف الحرية الواسع وسهولة وصول المعلومة الى المتلقي، عوامل جعلت صحافة المواقع تتفوق على الصحافة المطبوعة".

من جانبه، قال الصحفي ايمن عبد الحفيظ إن "الصحافة الورقية لا تزال باقية رغم تدني نسبة قرائتها، لكنها لن تندثر رغم تراجع الطلب عليها، وأن اندثارها يعني اندثار الدولة".

ويرى عبد الحفيظ ان "الصحافة الورقية تمتلك مصداقية اعلى من نظيرتها الالكترونية".

وتشير دراسات متعددة الى أن الصحف الورقية بدأت تعاني من قلة المبيعات وضعف الإقبال عليها، الأمر الذي ينعكس واقعياً على أزمة الصحف المكتوبة التي كأنت بأوضح صورها في أزمة صحف العرب اليوم والرأي، والمشاكل المالية التي تعاني منها صحيفة الدستور الى اليوم.

صراع الصحافة الورقية والإلكترونية يثير جدل الملكية الفكرية

حبر حر - بنان اللوباني

وسط التنافس المحموم على الاستحواذ بالجمهور والظفر بأعلى نسبة منه، بين الإعلام التقليدي ممثلا بالصحافة الورقية، والإعلام الإلكتروني ممثلا بالمواقع الإخبارية، تبرز شكاوى تتضمن اتهامات للصحافة الإلكترونية بعدم احترام حقوق الملكية الفكرية للصحف، عبر القيام بإعادة نشر موادها من دون الإشارة للمصدر.

ويرى إعلاميون أن ما يجري يقع في باب "السرقة الأدبية" ويؤثر بصورة مباشرة على محتوى الصحافة الإلكترونية، ويدعو آخرون إلى معالجة الخلل في صورة الإعلام الإلكتروني رغم أنهم يقرون بصعوبة الأمر على المدى المنظور.

إلى ذلك، قال رئيس تحرير موقع (إرم نيوز) تاج الدين عبد الحق ان "هذه اشكالية من الاشكالات الهامة التي يواجهها الاعلام الالكتروني وليست هناك وصفة جاهزة لكيفية معالجة هذا الخلل في المشهد الاعلامي الالكتروني".

واضاف "نحن نعاني الان من فوضى عارمة، تنتهي باحتواء هذا المشهد وترقيم الموقف والقيام بعمليات ومناقشة وعقد اكثر من مؤتمر لمناقشة آليات قادرة على ضبط هذه الفوضى ومنع المواقع الالكترونية من ان تعتمد سياسة القص واللصق".

واشار الى عدم امكانية تطوير المواقع الالكترونية دون وجود حماية فكرية للمحتوى الاعلامي، الذي لا يمكن الارتقاء به وتحسينه، لذلك فان الحماية تضمن الجودة، التي سنبقى من دونها نعيش الفوضى وضياع الحقوق والجهد الحقيقي لصالح الدخلاء".

من جهته، قال الصحفي العراقي مصطفى سعدون (منظمة رايتس -صحفيون من اجل حقوق الانسان-) "ان تصرفات بعض المواقع الالكترونية بسرقة منتج المواقع الاخرى، هي مسألة اخلاقية قبل ان تكون مسألة قانونية"، موضحاً أن "أغلب المواقع الالكترونية الموجودة في الوطن العربي تعيد نشر المواد عن مواقع اخرى".

وشدد على ضرورة ان "تكون هناك حقوق ملكية فكرية مفروضة على جميع المواقع الالكترونية بضوابط توضع بموجب فقرات وبنود لا تضر العمل الالكتروني الصحفي ولا تسيء له ولاتقيده، بل تكون بصورة عامة".

وعن مستقبل الصحافة الورقية، بين سعدون "العالم يتطور والصحافة الالكترونية هي افصل وسيلة نوصل من خلالها المعلومة للمواطن، بينما الصحافة الورقية هي صحافة تداعيات وتفاصيل موسعة".

واوضح ان "الصحافة الورقية لها جمورها ولها مكانتها الخاصة لكن هذا لا يعني ان الصحافة الالكترونية ليست بالصحافة المهمة، على العكس من ذلك سيكون لها مستقبل قوي وربما ستتفوق على وسائل الاعلام الاخرى".

من جهته، يرى الصحفي في صحيفة الرأي حيدر المجالي "عدم امكانية القول ان الصحافة الورقية الى طريق الزوال، على العكس من ذلك ستبقى وتستمر، ولايمكننا في ذات الوقت ان نقول ان الصحافة الالكترونية هي المتسبب في اضعاف الصحافة الورقية".

ويتوقع ان "تعود الصحافة الورقية الى مكانتها وتزدهر في المستقبل، بعد ان بدأ القارىء يوازن ويصنف الموقع موثوق وعكسه".

توصية بإنشاء قائمة إقليمية سوداء تضم مرتكبي الانتهاكات بحق الإعلاميين

حبر حر - غلف التراجع في واقع الحريات الإعلامية وحقوق الإنسان في سائر الدول العربية مؤشرات تقرير متخصص أعدته شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي "سند"، ومن المنتظر إطلاقه اليوم على هامش أعمال الملتقى الثالث للمدافعين عن حرية الإعلام الذي يعقد في فندق الرويال بعمان.

ولفت التقرير إلى فشل بعض الدول العربية وإخفاقها في إدارة شؤون الدولة وتوفير الأمن، في وقت يشهد استمرار امتناع الإعلاميين عن الإفصاح واللامبالاة في الكشف عن الانتهاك.

ولفت التقرير إلى أن برنامج "عين" لرصد وتوثيق انتهاكات الحريات الإعلامية، رصد ما وقع على الإعلام والإعلاميين من انتهاكات في عموم الدول العربية، وتبين له أن واقع هذه الحريات تراجع بصورة ملحوظة في العام 2013.

كما لاحظ البرنامج نتيجة رصد وتوثيق الانتهاكات أن هناك سمات واتجاهات عامة مشتركة بين الانتهاكات المرتكبة في سائر الدول العربية، أبرزها تراجع الحريات الإعلامية في الدول العربية، الانتهاكات الإعلامية على خلفية المواقف السياسية، واستمرار ارتكاب الانتهاكات الجسيمة، إلى جانب الإمعان في سياسة الإفلات من العقاب.

ويورد التقرير بالتفصيل الانتهاكات على حرية الإعلام، التي جرى رصدها في سائر الدول العربية، وصولا إلى التوصية بإنشاء قائمة إقليمية سوداء تضم أهم الشخصيات والمؤسسات والأجهزة والجهات التي تقترف أو تدعو إلى انتهاكات متكررة أو جسيمة بحق الإعلاميين والحريات الإعلامية أو تدعو إلى تقييدها والحد منها.

وشدد التقرير على ضرورة وجوب التوقف عن سياسة الإفلات من العقاب التي تتبعها سائر الحكومات العربية إزاء الانتهاكات الجسيمة للحريات الإعلامية والتي تتم من خلال القتل والتعذيب وإساءة المعاملة ايا كان مصدرها. والمباشرة بالتحقيق في سائر الانتهاكات الجسيمة المذكورة في التقرير تحقيقا مستقلا يفضي إلى ملاحقة المتورطين ومحاكمتهم.

ودعا إلى التفكير جديا بإنشاء محكمة عربية جنائية يكون من بين اختصاصاتها محاكمة المتورطين بانتهاكات جسيمة بحق الإعلاميين، خاصة عندما تعقد الدول العزم على الاستمرار بسياسة الإفلات من العقاب التي تتبعها.

وشدد على تفعيل الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وبالأخص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بالنسبة للدول العربية الأطراف بهذه الاتفاقيات، ووجوب قيام الدول العربية غير الأطراف بها بالانضمام إليها صونا للحقوق والحريات المعترف بها دوليا في مجال ممارسة العمل الإعلامي.

وطالب جامعة الدول العربية بالعمل من أجل إقرار اتفاقية عربية لحماية الصحفيين في الأوقات الخطرة، والاتفاق على قواعد حماية واحدة يتم العمل بها من الدول الأعضاء في الجامعة كاملة.

وأشار إلى أهمية تدريب رجال الأمن والدرك على المعايير والقواعد المتعلقة بالحريات والحقوق الإعلامية وكيفية مباشرة صلاحيات إنفاذ القانون دون التعرض للإعلاميين أو عرقلة عملهم وأنشطتهم المهنية.

وقال إنه "ينبغي على حكومات الدول العربية أن تتوقف فورا عن العمل بالتدابير الاحتجازية (القبض والتوقيف) وبالعقوبات السالبة للحرية (الحبس) في جرائم النشر والإعلام والصحافة. وكذلك التوقف عن العمل بالغرامات المالية الباهظة وغير المعقولة والتي من شأنها أن تعرقل حرية ممارسة العمل الإعلامي نتيجة التبعات المالية الثقيلة التي قد تقع على الإعلاميين بسبب ذلك".

غلاف التقرير الخاص بواقع الحريات الاعلامية في العالم العربي